

القرار ٢٣٠٠ (٢٠١٦)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٧٤٦، المعقودة في ٢٦ تموز/
يوليه ٢٠١٦

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2016/598)
المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على ضرورة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة
لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، بالنظر إلى الأوضاع السائدة في
الجزيرة،

وإذ يلاحظ اعتزام الأمين العام تقديم تقرير عن مساعيه الحميدة في الفترة المشمولة
بالتقرير المقبل، وإذ يشاطر الأمين العام اعتقاده الراسخ بأن مسؤولية إيجاد حل تقع أولاً
وقبل كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وإذ يعيد تأكيد دور الأمم المتحدة الرئيسي
في مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في قبرص وللانقسام
الذي تشهده الجزيرة،

وإذ يرحب بالالتزامات المحددة في البيانين المشتركين الصادرين عن الزعيمين
القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٦ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على
أساس الإعلان المشترك المعتمد في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، وإذ يرحب كذلك بالتقدم
الجيد المحرز في المفاوضات منذ ذلك الوقت، وبالدعم المقدم من المستشار الخاص للأمين العام
المعني بقبرص، إسبن بارث إيد،

وإذ يشير إلى الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمشاركة جميع الأطراف مشاركة تامة
ومرنة وبناءة في المفاوضات، وإذ يلاحظ أن المفاوضات لم تسفر بعد عن تسوية دائمة



وشاملة وعادلة على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين تسوده المساواة السياسية، وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإذ يشجع الجانبين على تكثيف المفاوضات الموضوعية على نحو مترابط بشأن القضايا الجوهرية العالقة، وإذ يؤكد أن الوضع الراهن لا يمكن أن يظل على ما هو عليه،

وإذ يلاحظ ضرورة المضي قدماً في النظر في التدابير العسكرية لبناء الثقة وفيما يتصل بها من مناقشات، وإذ يدعو إلى تجدد الجهود من أجل تنفيذ جميع تدابير بناء الثقة المتبقية وإلى الاتفاق على مزيد من الخطوات لبناء الثقة بين الطائفتين وتنفيذها، وإذ يعيد تأكيد أهمية استمرار عمليات عبور القبارصة للخط الأخضر، وإذ يشجع على فتح معابر أخرى باتفاق بين الجانبين،

واقتراناً منه بالفوائد الكثيرة المهمة التي يمكن أن يجنيها القبارصة كافة من إيجاد تسوية شاملة ودائمة في قبرص، بما في ذلك الفوائد الاقتصادية، وإذ يحث الجانبين وزعيميهما على تعزيز النبرة الإيجابية في الخطاب العام، وإذ يشجعهما على أن يشرحا بوضوح للطائفتين، قبل إجراء أي استفتاءات بوقت كاف، فوائد التسوية وضرورة إبداء المزيد من المرونة وروح التوافق لضمان تحقيقها،

وإذ يبرز الأهمية السياسية والمالية للدور الداعم الذي يقوم به المجتمع الدولي، ولا سيما دور جميع الأطراف المعنية في اتخاذ إجراءات عملية لمساعدة الزعيمين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني على الاستفادة الكاملة من الفرصة الحالية،

وإذ يحيط علماً بتقييم الأمين العام الذي يفيد بأن الوضع الأمني في الجزيرة وعلى طول الخط الأخضر لا يزال مستقرًا، وإذ يحث جميع الأطراف على تجنب أي عمل من شأنه أن يفضي إلى زيادة التوتر أو أن يقوض التقدم المحرز حتى الآن أو يضر بأجواء حسن النية في الجزيرة، بما في ذلك انتهاكات الوضع العسكري الراهن،

وإذ يشير إلى إيمان الأمين العام الراسخ بأن الحالة في المنطقة العازلة ستتحسن إذا قبل الجانبان مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ مع الأسف أن الجانبين يمانعان الدخول إلى حقول الألغام المتبقية في المنطقة العازلة وأن عملية إزالة الألغام في قبرص يجب أن تستمر، ويلاحظ أن الألغام لا تزال تشكل خطراً في قبرص، وإذ يلاحظ أيضاً المقترحات المقدمة والمناقشات المعقودة، وكذلك المبادرات الإيجابية، بشأن إزالة الألغام، وإذ يحث على التعجيل بالتوصل إلى اتفاق ييسر استئناف عمليات إزالة الألغام وتطهير حقول الألغام المتبقية،

وإذ يثني على عمل اللجنة المعنية بالمفقودين، وإذ يبرز أهمية تكثيف أنشطتها، ومن ثم ضرورة إتاحة جميع المعلومات المطلوبة، وإذ يلاحظ أن حوالي النصف من جميع الأشخاص المفقودين لا يزال يتعين الكشف عن أماكنهم وأن نحو ٦٨ في المائة منهم لم تحدد بعد هويتهم، وإذ يرحب بالخطوات المتخذة للسماح للجنة بالوصول إلى ٣٠ موقعا إضافيا من مواقع الدفن المشتبه فيها في مناطق عسكرية في شمال قبرص، وإذ يحث على إفساح المجال للوصول إلى جميع المناطق على وجه السرعة كيما تؤدي اللجنة مهامها، وإذ يعرب عن ثقته في أن هذه العملية ستعزز المصالحة بين الطائفتين،

وإذ يقر بأن المشاركة النشطة لهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، أساسية للعملية السياسية ويمكن أن تسهم في استدامة أي تسوية يتوصل إليها مستقبلا، وإذ يشير إلى أن المرأة تضطلع بدور بالغ الأهمية في عمليات السلام، وإذ يرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات بين الطائفتين والمناسبات التي تجمع بينهما، بما فيها الجهود التي تبذلها جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة، وإذ يحث الجانبين على تعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني وتشجيع التعاون بين الهيئات الاقتصادية والتجارية وإزالة جميع العقبات التي تحول دون هذه الاتصالات،

وإذ يؤكد ضرورة أن يتبع المجلس نهجا صارما واستراتيجيا في نشر قوات حفظ السلام،

وإذ يرحب باعترام الأمين العام إخضاع جميع عمليات حفظ السلام باستمرار لاستعراض دقيق من أجل كفاءة كفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك استعراض قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص متى كان ذلك ملائما، وإذ يشير إلى أهمية التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، بما في ذلك تقديم توصيات حسب الاقتضاء لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة ومستويات قواها ومواردها الأخرى ومفهوم عملياتها، مع مراعاة التطورات في الميدان وآراء الطرفين،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها كل من ليزا بوتنهايم بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام، وقائدة القوة اللواء كريستين لوند، وتعيين الأمين العام للمستشار الخاص إسبن بارث إيد، وتعيين الأمين العام للممثلة الخاصة إليزابيث سبيهار،

وإذ يشاطر الأمين العام امتنانه لحكومة قبرص وحكومة اليونان لما تقدمانه من تبرعات لتمويل القوة، وطلبه مزيداً من التبرعات من البلدان والمنظمات الأخرى، وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تساهم بأفراد في القوة،

وإذ يرحب بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتوعية أفراد حفظ السلام في جميع العمليات التي تقوم بها لحفظ السلام بشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها،
وإذ يشجع تلك الجهود،

- ١ - يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في المفاوضات التي يقودها الزعيمان وبالجهود المتواصلة التي يبذلها الزعيمان والمفاوضون التابعون لهما للتوصل إلى تسوية شاملة مستدامة، ويشجع الجانبين على اغتنام الفرصة المتاحة حالياً بعزم لتحقيق تسوية شاملة؛
- ٢ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/598 و S/2016/599)؛
- ٣ - يشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٦٣ (٢٠١٦)، ويهيب بالزعيمين القيام بما يلي:

(أ) الإسهام بجهودهما في مزيد من العمل من أجل تقريب وجهات النظر بشأن القضايا الجوهرية؛

(ب) مواصلة العمل مع اللجان التقنية بهدف تحسين الحياة اليومية للقبارصة؛

(ج) تحسين الجو العام للمفاوضات، بطرق تشمل تركيز الرسائل الموجهة إلى الجمهور على أوجه التقارب وسبل المضي قدماً، وتوجيه رسائل بناءة ومتسقة بقدر أكبر؛

(د) زيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية حسب الاقتضاء؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام تكثيف عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، مسترشداً بالتطورات المستجدة في المفاوضات، ويشجع الطرفين على العمل معاً، ومع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ التسوية؛

٥ - يحث على تنفيذ تدابير بناء الثقة، ويتطلع إلى الاتفاق على المزيد من هذه الخطوات المقبولة لدى الطرفين وتنفيذها، مما في ذلك التدابير العسكرية لبناء الثقة وفتح المعابر المتفق عليها بالفعل ومعابر أخرى، مما من شأنه أن يهيئ بيئة مواتية للتسوية؛

٦ - يرحب بجميع الجهود الرامية إلى الاستجابة لمتطلبات اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن استخراج الرفات، وكذلك بالنداء المشترك الذي أصدره الزعيمان في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ للحصول على معلومات في هذا الصدد، ويهيب بجميع الأطراف أن تتيح لها

إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المناطق بسرعة أكبر، نظرا للحاجة إلى تكييف عمل اللجنة؛

٧ - يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة التي اتخذها بشأن قبرص، وبخاصة القرار

١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وما تلاه من قرارات؛

٨ - يعرب عن دعمه التام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

ويقرر تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛

٩ - يهيب بكلا الجانبين أن يواصلوا مشاركتهما، على وجه الاستعجال ومع

احترام ولاية القوة، في المشاورات الجارية معها بشأن تعيين حدود المنطقة العازلة ومذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل العالقة؛

١٠ - يهيب بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية إعادة الوضع العسكري

في ستروفيليا إلى ما كان عليه قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

١١ - يهيب بكلا الجانبين السماح بوصول الأفراد المتخصصين في إزالة الألغام

وتسهيل إزالة الألغام المتبقية في قبرص داخل المنطقة العازلة، ويحث كلا الجانبين على توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام لتمتد إلى خارج المنطقة العازلة؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن

معلومات عن التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، وذلك بحلول ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات حسب الاقتضاء؛

١٣ - يرحب بالجهود التي تبذلها القوة من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام القائمة

على عدم التسامح إطلاقا في قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين وكفالة امتثال أفرادها التام لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية للتوعية قبل النشر، وعلى اتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات لكفالة المساءلة التامة في الحالات التي يصدر فيها هذا السلوك من الأفراد التابعين لها؛

١٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.